الفصل الأول

سكان المملكة الأردنية الهاشمية

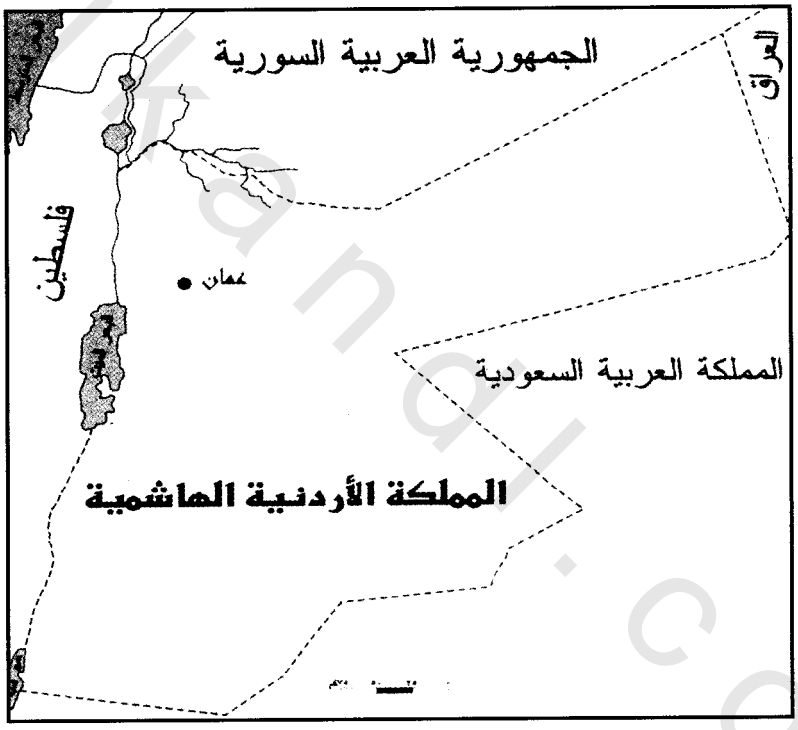

إعداد

أ. د. موسى عبودة سمحه

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

الجامعة الأردنية - عمان - الأردن

obeikandl.com

obeikandl.com

المقدمة ومصادر البيانات

المقدمة:

الأردن دولة نشأت في ظل ظروف جغرافية، اقتصادية، وسياسية صعبة، وكان تأثير تلك الظروف على الأردن أبلغ من تأثيرها على أي دولة أخرى في المنطقة؛ فمن الناحية الجغرافية يقع الأردن في منطقة انتقالية بين الصحراء شرقاً والمناطق الرطبة غرباً، ومن الناحية الاقتصادية فإن الأراضي الزراعية تنحصر في وادي الأردن وبعض القطاعات الزراعية في شمال البلاد وفي الأغوار الجنوبية، كما أن المستثمر اقتصادياً من موارد الدولة المعدنية يتمثل في الفوسفات والبوتاس والإسمنت. أما من الناحية السياسية فقد تعرض الأردن لصدمات عنيفة منذ الانتداب البريطاني مروراً بمأساة فلسطين عام ١٩٤٨ وباحتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، وانتهاء بالظروف التي تعرض لها الأردن إثر حرب الخليج عام ١٩٩١.

ولقد تأثرت الخصائص العامة للسكان في الأردن بالظروف السابقة إلى حد كبير: فتوزيع السكان له ارتباط وثيق بالظروف الجغرافية وبالذات المناخية، أما التركيز السكاني في العاصمة والمدن الكبرى فقد تأثر بالظروف الاقتصادية، بينما ارتبط النمو السكاني بالعامل السياسي. ونتيجة للظروف السياسية التي تعرضت لها المنطقة شهد الأردن تغيرات سكانية لم تشهدها أي من الدول العربية المجاورة.

كان الأردن حتى عام ١٩٢٠ يتبع ولاية دمشق، إحدى ولايات الدولة العثمانية، وبعد ذلك التاريخ نصبت بريطانيا نفسها وصياً على الأردن وفلسطين، وبقي الأردن تحت الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٦ إلى أن حقق استقلاله على يد المغفور له الملك عبدالله بن الحسين، وفي عام ١٩٤٨ تم

انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وفي الوقت نفسه أعلنت الوكالة الصهيونية العالمية قيام دولة صهيونية في فلسطين. وإثر أحداث فلسطين عام ١٩٤٨ تم توحيد الجزء المتبقي من فلسطين (الضفة الغربية) مع الضفة الشرقية ليشكلا معاً المملكة الأردنية الهاشمية، وفي عام ١٩٦٧ تعرض الأردن إلى صدمة ثانية نجم عنها احتلال الضفة الغربية، وفي عام ١٩٨٨ تم فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية تنفيذاً لقرارات القمة العربية. وأثناء وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ تعرض الأردن لضغوط اقتصادية وسياسية صعبة تمخضت في موجة هجرة قسرية ثالثة ولكن هذه المرة من الكويت إلى الأردن.

إن الأحداث السياسية المشار إليها والتي تعرض لها الأردن كانت الضابط الرئيس للتغيرات السكانية التي شهدها منذ منتصف هذا القرن. كما شهدت بعض الدول العربية المجاورة لفلسطين بعض التحركات السكانية وتم احتلال أجزاء من أراضيها، إلا أن حدة تلك التحركات لم تكن بالقدر الذي أصاب الأردن من حيث عدد السكان المنتقلين أو من حيث المساحة الأرضية التي تم احتلالها، مما حمَّل الدولة أعباء جسيمة في رعاية واحتواء اللاجئين والنازحين الذين يشكلون نسبة لا تقل عن نصف سكان الدولة.

وفي ظل تلك الأحداث التي تعرض لها الأردن وما رافقها من تغيرات في توزيع السكان، لم يكن بالمستطاع متابعة تلك التغيرات نتيجة لعدم توفر المعلومات من جهة، والتأخر في إجراء المسوحات والتعدادات السكانية من جهة أخرى، وبسبب احتلال أجزاء من الدولة من جهة ثالثة، وبسبب موجة الهجرة القسرية الجديدة من جهة رابعة.

مصادر البيانات السكانية

١ - تعدادات السكان :

جرى أول عد للسكان في الأردن على هامش تعداد المساكن الذي تم في ١٩٥٢، وبعد هذا التاريخ أجريت ثلاثة تعدادات عامة للسكان في ١٩٦١ و١٩٧٩ و١٩٩٤. ومع أن التعدادات السكانية يتم إجراؤها عادة على فترات زمنية متساوية (كل عشر سنوات)، إلا أن الظروف التي مرَّ بها الأردن لم تمكنه من ذلك، فجاءت التعدادات على فترات غير منتظمة؛ مما يعيق الإفادة من بياناتها بشكل عام لأغراض المقارنة والتقديرات والتوقعات.

وقد جرى تعداد المساكن في أيلول عام ١٩٥٢ ليشمل المنشآت والمباني. ولسوء الحظ لم يبين هذا التعداد سوى عدد السكان الذكور والإناث، أما التعداد الأول للسكان والمساكن فقد جرى في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦١، ويمكننا القول أن درجة الشمول كانت مقبولة في هذا التعداد، باستثناء الأردنيين في الخارج وبدو الجنوب، وكذلك كان معدل الزيادة السنوية ٣٪ استناداً إلى نتائج التعدادين ١٩٥٢ و ١٩٦١ مقبولاً ومنطقياً [١].

وأجري التعداد الثاني للسكان والمساكن في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٩، واشتمل على السكان في الضفة الشرقية فقط، بينما لم يتم إجراء أي تعداد للسكان للضفة الغربية من قبل الحكومة الأردنية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وأجري التعداد الثالث للسكان والمساكن في ١٥ كانون الأول ١٩٩٤.

٢ - التسجيل الحيوي:

بدأ التسجيل الحيوي للمواليد والوفيات مبكراً في الأردن منذ إنشاء إمارة شرقي الأردن، وبدأ تطبيق نظام تسجيل النفوس، أي الوقائع الحيوية

الأساسية الممثلة بالمواليد والوفيات عام ١٩٢٦. ويوفر التسجيل الحيوي معلومات حيوية حديثة، حيث يجب على السكان تسجيل المواليد والوفيات في مكاتب السجل المدني التابعة لدائرة الأحوال المدنية. وتبين لنا دراسة كل من فاندر ١٩٦٦[٢] وثافراجا[٣] ١٩٧٠ للفترة ١٩٥٩-١٩٦٣ أنه فيما كان تسجيل المواليد يكاد يكون تاماً فإن التبليغ عن الوفيات أدنى بكثير من الوفيات التي تحدث فعلاً، فقد أظهرت التقديرات أن ٤-٥٪ من المواليد و٤٠-٥٠ من الوفيات لم تسجل في تلك الفترة، ويضاف إلى ذلك أنه لم يكن مؤكداً ما إذا كان تسجيل الوفيات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين يتم بصورة كاملة.

لقد كانت المسؤولية الرئيسة في تسجيل الواقعات الحيوية تقع على عاتق المخاتير والهيئات الاختيارية في المدن والقرى والبادية، وأيضاً على مكاتب وزارة الصحة، ونظراً لممارسة دائرة الأحوال المدنية مهماتها الرسمية في عام ١٩٧٧ فقد انتقلت مسؤولية نظام التسجيل الحيوي من وزارة الصحة إلى هذه الدائرة. وأصبحت المسؤولية الرئيسة في تسجيل الواقعات الحيوية على عاتق السكان أنفسهم، وقد لعبت القوانين التي أصدرتها الحكومة بهذا الشأن دوراً هاماً في رفع درجة اكتمال ودقة البيانات المسجلة، فقد تحسنت عملية تسجيل الأحداث الحيوية: المواليد، الوفيات، الزواج والطلاق بشكل كبير منذ مطلع الثمانينيات. حيث بلغت نسبة اكتمال تسجيل المواليد في نهاية التسعينيات إلى ٩٩٪ حسبما تشير التقارير الرسمية للأحوال المدنية.

ويعتقد الباحث أن ارتفاع نسبة اكتمال تسجيل المواليد في نهاية التسعينيات يعود بشكل أساسي إلى تفعيل القوانين المتعلقة بالتسجيل وتنفيذها، وإلى حوافز للتسجيل مثل: شهادة الميلاد التي يحتاجها السكان لتسجيل أبنائهم في المدارس، وشهادات التطعيم للأطفال في السنة الأولى من

عمرهم، والعلاوات العائلية التي يتلقاها السكان. وفيما يتعلق بالوفيات فقد طرأ تحسن على تسجيل وقوعات الوفاة نظراً لاشتراط الحصول على تصريح الدفن قبل دفن الجثة كما هو معمول به لدى أمانة عمان الكبرى وبعض البلديات، كما أن كثيراً من الوفيات أصبحت تتم في المستشفيات مما أدى بالتالي إلى رفع نسبة تسجيل الوفيات بصورة عامة والتي قدرتها تقارير دائرة الأحوال المدنية بنحو ٨٥٪ من مجموع حالات الوفاة التي حدثت.

٣ - المسوح الديموغرافية بالعيّنة :

علاوة على البيانات السكانية المتوافرة من التعدادات ونظام التسجيل الحيوي فقد أجرت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية عدداً من المسوحات بالعينة وذلك من أجل التعويض عن البيانات غير المكتملة في نظام التسجيل الحيوي وفي حالات غياب التعدادات المنتظمة، وأهم تلك المسوح:

- الهجرة الداخلية والعد الشامل لعدد من المدن ١٩٦٧ (غير مكتمل بسبب حرب ١٩٦٧).
- مسوحات الخصوبة والصحة الإنجابية للسنوات: ١٩٧٢ - ١٩٧٦ - ١٩٨١ - ١٩٨٣ - ١٩٨٥ - ١٩٩٠ - ١٩٩٧.
- مسوح القوى العاملة ١٩٨٢ و١٩٨٣.
- مسح الهجرة الداخلية والعائدة ١٩٨٦.
- مسح الفقر والبطالة ١٩٨٧.

وقد اشتملت هذه المسوح على بيانات ديموغرافية جيدة وتفصيلية لم تتوفر في المصادر التقليدية (التعداد والسجل الحيوي) وعوضت نقص البيانات في تلك المصادر.

٤ - مشكلات البيانات السكانية

يمكن تلخيص المشكلات التي تواجه دقة واكتمال وانتظام البيانات السكانية في الأردن بما يلي :

١ - عدم انتظام إجراء التعدادات السكانية (كل عشر سنوات) بسبب الظروف السياسية التي تعرض لها الأردن: احتلال فلسطين ١٩٤٨، احتلال الضفة الغربية ١٩٦٧، فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية ١٩٨٨، حرب الخليج ١٩٩١.

٢ - تدفق اللاجئين ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٩١ والتحركات المستمرة لسكان البادية خاصة عند المناطق الحدودية.

٣ - التغير في التقسيمات والحدود الإدارية بين المحافظات، وإنشاء مناطق إدارية ومحافظات جديدة.

٤ - عدم توفر تعريف واضح، محدد وثابت للحضر؛ فالتعريف مختلف في التعدادات الثلاث ١٩٦١ و١٩٧٩، ١٩٩٤.

٥ - عدم دقة واكتمال تسجيل الأحداث الحيوية قبل ١٩٩٧.

نمو السكان

١ - اتجاهات النمو السكاني

إن أهم حقيقة تتعلق بنمو السكان في الأردن وفي الضفة الشرقية بشكل خاص منذ منتصف القرن الحالي هي تضاعف عدد السكان ثلاث مرات نتيجة تدفق اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وتوحيد الضفتين عام ١٩٥٠؛ مما زاد عدد السكان من ٤٠٠ ألف نسمة إلى مليون وربع مليون نسمة في سنة

واحدة (٤٠٠ ألف نسمة من سكان الضفة الغربية، ٤٠٠ ألف نسمة سكان الضفة الشرقية و٤٥٠ ألف نسمة من اللاجئين الفلسطينيين). وتبعاً لتعداد المساكن عام ١٩٥٢[٤] بلغ عدد السكان ١٣٢٩١٧٤ نسمة، وخلال تسع سنوات ١٩٥٢-١٩٦١ حقق السكان معدلاً للنمو وصل إلى ٢٨,٤٪ حيث بلغ عددهم ١٧٠٦٢٢٦ نسمة في أول تعداد للسكان والمساكن عام ١٩٦١[٤].

إن هذه الأرقام لا تمثل نمواً للسكان عن طريق الزيادة الطبيعية بقدر ما تمثل تدفقاً للاجئين من المخيمات للاستقرار في مناطق أخرى من الدولة خاصة في عمان، فالهجرة تولد الهجرة، وعندما يطرد السكان من أراضيهم بالقوة والتهديد يبقون في حركة دائمة. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تكررت المأساة مرة ثانية عام ١٩٦٧ عندما نزح ٣٨٩٠٠٠ نازح ولاجئ من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية، كما أضافت حرب الخليج عبئاً على الأردن تمثل في موجة ثالثة للهجرة القسرية ضمت في ثناياها نحو ربع مليون عائد أردني من الكويت.

ومنذ توحيد الضفتين عام ١٩٥٠ كانت هناك حركة عامة للسكان تجاه الضفة الشرقية، كما توضح بيانات تعداد ١٩٥٢ و١٩٦١ فإن الحركة وتغير أنماط التوزيع السكاني يعتبران من أهم خصائص السكان في الأردن. فقد بدأت الضفتان في عام ١٩٤٨ بأعداد سكانية متكافئة تقريباً، وبعد ذلك بدأ عدم التوازن السكاني بينهما، ففي عام ١٩٥٢ ضمت الضفة الغربية الجزء الأكبر من السكان نتيجة استقرار اللاجئين فيها قرب ديارهم المغتصبة، وبعد ذلك التاريخ بدأت عملية حركة طبيعية للسكان من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، فالضغط السكاني في الأولى والاستثمارات الاقتصادية في الثانية كانا وراء هذه الحركة السكانية.

واستناداً إلى ذلك فإننا في عام ١٩٦١ نجد أن الضفة الشرقية قد حققت تفوقاً سكانياً على الضفة الغربية، واستمر هذا الاتجاه بعد ذلك عندما امتصت الضفة الشرقية آثار الصدمة الثانية في عام ١٩٦٧. ولو تفحصنا معدلات النمو السكاني لوجدنا أن الضفة الشرقية قد نمت بمعدل ٥٣٪ للفترة ١٩٥٢-١٩٦١، بينما حققت الضفة الغربية نمواً بلغ ٩٪ خلال الفترة نفسها. ومن هنا يمكن القول إن هناك عدم توازن بالنسبة لنمو السكان في الضفتين مشتملاً على ثبات نسبي في الضفة الغربية، بينما اتسمت الضفة الشرقية بزيادة سكانية سريعة.

إن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة أجبرت السكان على الانتقال إلى المرتفعات شرقاً واكتظت بهم المدن خاصة في محافظتي عمان وإربد.

وجاء تعداد عام ١٩٧٩[٤] ليكشف النقاب عن أن سكان الضفة الشرقية قد بلغ عددهم ٢١٣٢٩٩٧ نسمة، وبذلك شهدت الضفة الشرقية معدلات نمو سكاني مرتفعة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٩، فقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي فيها للفترة المذكورة نحو ٤,٨٤٪، بينما حققت معدل نمو سكاني مقداره ٤,٧٦٪ للفترة ١٩٥٢-١٩٦١. إضافة إلى ذلك عاد ما يقرب من ربع مليون أردني من الكويت عام ١٩٩١ وتركز معظمهم في مدن محافظات الزرقاء، عمان وإربد وتبعاً لتعداد ١٩٩٤[٤] فقد بلغ عدد سكان الأردن ٤١٣٩٤٥٨ نسمة منهم ٩٢,٥٪ من الأردنيين، وبلغ معدل النمو السكاني ٣,٦٪ للفترة ١٩٧٩-١٩٩٤. (انظر الجدول رقم ١).

الجدول رقم (١)

تطور عدد السكان في الأردن ومعدل النمو السنوي للفترة ١٩٥٢-١٩٩٤

السنوات*	عدد السكان (بالألف)	معدل النمو السنوي الكلي	معدل النمو السنوي الطبيعي	معدل النمو السنوي صافي الهجرة
١٩٥٢	٥٨٦,١	-	-	-
١٩٦١	٩٠٠,٨	٤,٧٦	٢,٨	٢,٠
١٩٧٩	٢١٣٣,٠	٤,٨٤	٣,٣	١,٥
١٩٩٤	٤١٣٩,٤	٣,٦	٢,٦	١,٠

*المصدر رقم (٤)

٢ - عوامل النمو السكاني :

يمكن أن تعزى هذه الزيادة الكبرى في أعداد السكان في الأردن خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٤ إلى عاملين أساسيين هما :

الأول : الزيادة الطبيعية (الولادات - الوفيات)، وصافي الهجرة حيث شهدت الفترة ١٩٥٢-١٩٩٤ ثبات خصوبة على مستويات مرتفعة مع انخفاض مستمر في مستويات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال والرضع بسبب التقدم والتطور في مستوى الخدمات الصحية بشكلها العلاجي والوقائي(٥).

الثاني : الهجرة الدولية القسرية والتي جاءت على شكل موجات متلاحقة من اللاجئين الفلسطينيين نتيجة الحروب العربية الإسرائيلية عامي ١٩٤٨-١٩٦٧، وعودة الأردنيين إثر حرب الخليج ١٩٩١، وتدفق

العمالة العربية والأجنبية منذ مطلع الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات[٦].

٣ - مستقبل النمو السكاني :

تشير بيانات تعداد ١٩٩٤ إلى أن الخصوبة قد انخفضت بشكل حاد في الأردن، حيث انخفض معدل الخصوبة الكلي من ٨ أطفال عام ١٩٧٩ إلى ٤ أطفال في عام ١٩٩٤ مما أدى إلى انخفاض حجم الأسرة إلى ٦ أفراد، وإلى انخفاض نسبة السكان تحت ١٥ سنة إلى ٣٩٪ من مجموع السكان. كما تشير بيانات تعداد ١٩٩٤ إلى أن الأردن قد شهد انخفاضاً ملموساً في مستوى الوفيات، حيث انخفض معدل الوفيات الخام إلى ٥ بالألف، وانخفض معدل وفيات الأطفال والرضع إلى ٣٢ لكل ١٠٠٠، كما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى ٦٨ عاماً[٤].

وتشير تقديرات مكتب مرجع السكان الأمريكي PRB إلى أن عدد السكان في الأردن قد بلغ ٤,٦ مليون نسمة (منهم ٤,٢٥ مليون من الأردنيين) وأن المدة اللازمة لتضاعف عدد السكان في الأردن في ضوء معدلات الخصوبة والوفيات السائدة في التسعينيات من القرن العشرين ستبلغ ٢٨ عاماً، أي أن عدد سكان الأردنيين سيصبح ٨,٥ مليون نسمة تقريباً بحلول عام ٢٠٢٥[٧].

ومن جهة أخرى يعتقد الباحث أن اتجاهات النمو السكاني في الأردن تسير نحو الانخفاض بسبب الظروف والعوامل التالية:

١ - الانخفاض في معدلات الوفيات (التقدم الصحي وارتفاع مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة للسكان، وانخفاض معدلات الخصوبة بسبب التقدم الصحي، ونتيجة للسياسة السكانية التي نفذتها

الدولة، ولانتشار برامج تنظيم الأسرة بين السكان، علاوة على الظروف الاقتصادية الصعبة الممثلة في الفقر والبطالة).

٢ - انخفاض وتيرة الهجرة الدولية بسبب استقرار الوضع السياسي والتحركات السلمية التي شهدتها المنطقة مما أدى إلى وقف تدفق اللاجئين، يضاف إلى ذلك التراجع الاقتصادي العالمي واعتماد كثير من الدول النفطية العربية على استخدام العمالة من جنوب شرقي آسيا مما أدى إلى تخفيض الطلب على العمالة الأردنية في تلك الدول، وبالتالي خفض الهجرة إلى الخارج، علاوة على سياسة الحكومة الأردنية الحد من استقبال العمالة الوافدة مما خفض من معدلات صافي الهجرة.

وفي ضوء ما سبق من تقديرات ومعدلات، وسبب الظروف المشار إليها أعلاه في معدلات النمو السنوي للسكان في الأردن سوف تستقر عند حد لا يزيد عن ٢٪ خلال الثلاثين سنة القادمة.

توزيع السكان

١ - أنماط التوزيع وكثافة السكان:

تبلغ مساحة الأردن (الضفة الشرقية) نحو ٨٨٠٠٠كم٢ (باستثناء المساحة المائية للبحر الميت)، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة منها بنحو ١٠٪ من إجمالي مساحة الدولة، وتقدر مساحة الأراضي المزوعة فعلاً بنحو ٤٪ فقط من إجمالي مساحة الدولة، أما بقية الدولة فهي مناطق صحراوية جافة، وقد أثرت العوامل المناخية والطبوغرافية إلى حد كبير في نمط التوزيع السكاني في الأردن من خلال النمط الزراعي السائد والذي تفرضه تلك العوامل، فمن الناحية الطبروغرافية يمكن تقسيم الضفة الشرقية إلى الأقاليم

التالية : غور الأردن الشرقي، البحر الميت، الأغوار الجنوبية، وادي عربة، المرتفعات الجبلية الشرقية، المناطق الصحراوية.

وتقطن الغالبية العظمى من السكان في المرتفعات الجبلية الشمالية وفي وادي الأردن، بينما يقطن القليل من السكان في المناطق الصحراوية ووادي عربة، ويتركز ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع السكان في المحافظات الشمالية التي تشغل نحو ١٥٪ فقط من مساحة الدولة، وهي المسماة بـ "المعمور الأردني". وعليه فإن توزيع السكان يرتبط إلى حد كبير بالظروف المناخية وبشكل خاص بتوزيع الأمطار، فكلما اتجهنا شمالاً بغرب تزداد كمية الأمطار الساقطة والعكس صحيح (باستثناء بعض المرتفعات الجنوبية)؛ لذا يتركز السكان في الركن الشمالي الغربي من البلاد، حيث بلغت الكثافة العامة ٤٨ نسمة للكم٢ (انظر الشكل رقم ١). غير أن هذا الرقم يعتبر مضللاً؛ لأنه يأخذ في الاعتبار عدد السكان إلى المساحة الكلية للدولة، أما إذا أخذنا في الاعتبار الكثافة بالنسبة للمنطقة المعمورة فهي تبلغ ١٤٥ نسمة للكم٢، وبالنسبة للمناطق الزراعية تبلغ الكثافة ١٨٥ نسمة للكم٢.

وإذا أمعنا النظر في التوزيع السكاني الحالي في الأردن وعلى مستوى المحافظات لوجدنا أن الصورة تختلف تماماً، وأن العوامل الطبيعية وحدها قد لا تكفي لتفسير التوزيع السكاني الحالي في الأردن بشكل واضح، فمن بين المناطق التي تتمتع بكثافات سكانية عالية إقليم عمان - الزرقاء والذي تزيد الكثافة السكانية فيه عن ١٠٠٠ نسمة/كم٢ رغم أنه يقع على حافة الصحراء، وتنخفض فيه معدلات سقوط الأمطار، كما أن مساحة الأراضي الزراعية في ذلك الإقليم محدودة جداً. ومعنى ذلك أن هناك عوامل أخرى لها تأثير على هذه الكثافة السكانية العالية، فالتدفق المفاجئ لما يقرب من مليون لاجئ ونازح

من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وأخيراً عودة نحو ربع مليون أردني من الكويت قسراً إثر حرب الخليج عام ١٩٩١، ويضاف إلى ذلك النمو الطفيلي المستمر لمجمعة عمان الزرقاء الحضرية نتيجة للتطورات الاقتصادية، وتركز الخدمات والإدارة في تلك المنطقة، كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الكثافة السكانية في تلك المنطقة. وليس غريباً أن نذكر أن هذه المجمعة الحضرية (التي تشتمل على مدن عمان، الزرقاء، الرصيفة، صويلح، وادي السير) تضم في ثناياها ما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة تبعاً للنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٤.

أما في المناطق الصحراوية فإن التوزيع السكاني رهن بتوافر المياه، وفي وادي الأردن والأغوار الجنوبية فإن مشروع قناة الغور الشرقية وتطوير الأغوار الجنوبية كان له دور فعال في تركز السكان في هاتين المنطقتين، كما أن استثمار الفوسفات والبوتاس والإسمنت قد أدى إلى تركز السكان في بعض المناطق الصحراوية والجنوبية.

شكل رقم (١)

الكثافة السكانية للمحافظات في الأردن ١٩٩٤

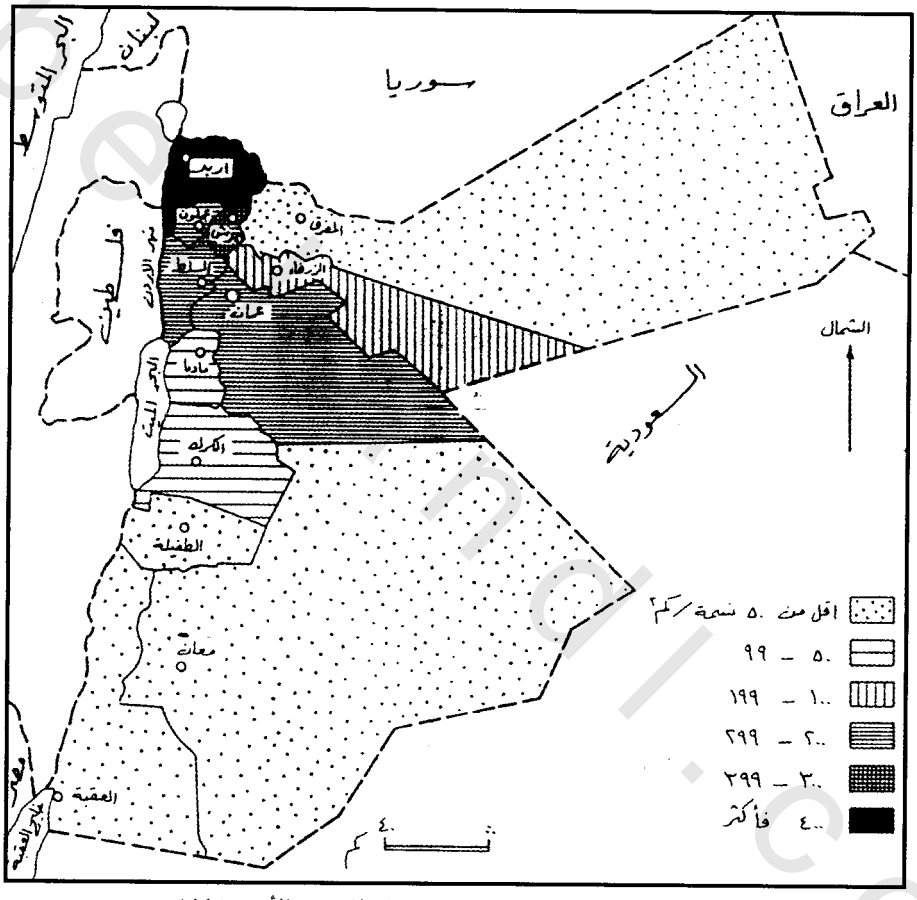

الشكل رقم (١) الكثافة السكانية للمحافظات في الأردن ١٩٩٤

٢ - التوزيع السكاني غير المتكافئ :

إذا أخذنا في الاعتبار نمو وتوزيع السكان في محافظات الضفة الشرقية فإننا نجد أنهما غير متكافئين. ففي عام ١٩٥٢ كان هناك ٨٥٪ من السكان

يقطنون في محافظات عمان، إربد والبلقاء، وارتفعت تلك النسبة إلى ٨٧٪ في عام ١٩٦١، وإلى٩٠٪ في عام ١٩٧٩، ارتفعت إلى ٩٠,٥٪ عام ١٩٩٤. وبالمقابل ضمت الكرك ومعان معاً ١٥٪ من السكان في عام ١٩٥٢. وقد انخفضت تلك النسبة إلى ١٣٪ في عام ١٩٦١ وإلى نحو ١٠٪ في عام ١٩٧٩ وإلى ٩,٥٪ عام ١٩٩٤. وتعزز تلك الأرقام حقيقة التركز السكاني في الركن الشمالي الغربي من الضفة الشرقية الذي جاء نتيجة تضافر العوامل الطبيعية والهجرة الاجبارية التي اتجهت إلى المدن الرئيسة الكبرى لتوفر فرص العمل فيها للوافدين.

وتكشف معدلات النمو السكاني السنوي للفترتين ١٩٥٢-١٩٦١ و ١٩٦١-١٩٧٩ عن عدم التوازن في نمو وتوزيع السكان في محافظات الضفة الشرقية. ففي الفترة الأولى ١٩٥٢-١٩٦١ حققت محافظة عمان أعلى معدل للنمو السكاني (٧,٦٢٪)، بينما حققت جميع المحافظات الأخرى معدلات تتراوح بين ٢,١٩٪ و ٢,٧٥٪، أي أقل من المعدل الكلي للضفة الشرقية. ويمكن التثبت من هذه الحقيقة من صافي معدل النمو السنوي بفعل الهجرة والذي جاء سالباً لجميع محافظات الضفة الشرقية باستثناء عمان التي بلغ فيها المعدل ٤,٤٢٪ بفعل الهجرة. وتأكد الاتجاه نفسه في الفترة الثانية ١٩٦١-١٩٧٩ حيث حققت محافظة عمان أعلى معدل للنمو السنوي (٥,٦٪)، وجاءت محافظة إربد في المرتبة الثانية (٤,٤٦٪)، وحققت محافظات البلقاء، الكرك ومعان معدلات نمو سنوي بلغت ٣,٦١٪ و ٣,٤٩٪ و ٢,٦٤٪ على التوالي، وكانت معدلات جميع المحافظات باستثناء عمان أقل من المعدل الكلي للضفة الشرقية، واستمرت محافظة عمان في جذب المهاجرين إليها من باقي المحافظات حيث بلغ معدل النمو فيها بفعل الهجرة ١,٨٪، وبدأت محافظة إربد تجذب المهاجرين إليها بمعدل نمو بفعل الهجرة بلغ ٠,٦٦٪ وبالمقابل استمرت باقي المحافظات بدفع المهاجرين منها إلى عمان وإربد وبشكل خاص إلى عمان[٨].

ولم يتوقف أمر التركز والجذب السكاني عند ذلك الحد بل نجد أن

الاتجاه نفسه كان سائداً للفترة ١٩٧٩ حتى ١٩٩٤ حيث بينت نتائج التعداد أن التوزيع النسبي للسكان في المحافظات (رغم إنشاء محافظات جديدة بقي على ما كان عليه عام ١٩٧٩، بل نجد أن محافظات معان والكرك والطفيلة قد انخفضت نسبها جميعاً في عام ١٩٩٤ عما كانت عليه في عام ١٩٧٩ بمقدار ١,٥٪، وارتفعت بالمقابل نسبة محافظتي عمان والزرقاء بمقدار ١,٥٪، وبقيت محافظات البلقاء وإربد والمفرق تحتفظ بالتمثيل نفسه الذي كان عام ١٩٧٩. وقد أكدت النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩٧ هذا الاتجاه (انظر الجدول رقم ٢).

ويبدو مقدار الخلل واضحاً إذا علمنا أن محافظات الجنوب تشكل أكثر من نصف مساحة الأردن علاوة على أنها تحتوي الثروات الرئيسة للدولة من الفوسفات والبوتاس والإسمنت، وإلى أن الميناء الوحيد للأردن يقع فيها.

الجدول رقم (٢)

توزيع السكان في الأردن حسب المحافظة والمساحة والكثافة السكانية ١٩٩٧

المحافظة	عدد السكان	٪	المساحة ٪	الكثافة السكانية نسمة/كم٢
العاصمة	١٧٥١٦٨٠	٣٨,١	٩,٢	٢١٣
البلقاء	٣٠٦٨٢٠	٦,٦٧	١,٢	٢٨٥
الزرقاء	٧١١٠٧٠٠	١٥,٤٥	٤,٦	١٧٤
مأدبا	١١٩١٤٠	٢,٥٩	٢,٢	٥٩
إربد	٨٣٥٣٦٠	١٨,١٦	١,٨	٥١٥
المفرق	١٩٨٧٢٠	٤,٣٢	٢٩,٣	٧,٥
جرش	١٣٧٠٨٠	٢,٩٨	٠,٤	٣٤١
عجلون	١٠٤٨٨٠	٢,٢٨	٠,٥	٢٥٥
الكرك	١٨٨٦٠٠	٤,١	٣,٦	٥٩
الطفيلة	٦٩٩٢٠	١,٥٢	٢,٤	٣٣
معان	٨٨٣٢٠	١,٩٢	٣٧,١	٣
العقبة	٨٨٧٨٠	١,٩٣	٧,٤	١٤
المجموع	٤٦٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٢

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة النشرة الإحصائية السنوية (٩) الجدول رقم ٦٢ ص١٧.

ولقد ألقت الهجرة الداخلية بظلالها على التوزيع السكاني غير المتكافئ في الضفة الشرقية؛ فظهر النمو المتزايد لسكان المراكز الحضرية كأحد أهم المتغيرات السكانية في الأردن، ففي عام ١٩٥٢ كان سكان الحضر يشكلون ٣٦٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية، وارتفعت تلك النسبة إلى ٥٠٪ في عام ١٩٦١، وإلى ٦٠٪ في عام ١٩٧٩، وإلى ٦٨٪ في عام ١٩٨٥، وإلى ٧٩,١٪ في عام ١٩٩٤.

٣ - سكان المدن في الأردن :

تعاني كثير من الدول العربية ومن بينها الأردن نمواً حضرياً سريعاً بسبب تدفق المهاجرين السريع وغير المنظم باتجاه المدن التي رغم توسعها العمراني المذهل إلا أنها لم تعد قادرة على تقديم الخدمات لمزيد من المهاجرين الوافدين إليها، وقد تفاقمت مشكلات هذه المدن بتدفق موجات الهجرة القسرية الكبيرة والمفاجئة.

وقبل أن نخوض في نمو السكان والعوامل التي أثَّرت في ذلك يجب أن نشير إلى أن تعريفات الحضر في تعداد ١٩٦١ و١٩٧٩ و١٩٩٤ تختلف فيما بينها بشكل واضح : ففي تعداد ١٩٦١ تم تعريف الحضر بـ التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة، وتلك التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة شريطة أن يعمل ثلثا العاملين فيها في أنشطة غير زراعية، بالإضافة إلى مراكز الألوية بغض النظر عن عدد سكانها. وفي تعداد ١٩٧٩ فقد اعتبرت حضراً كل مراكز المحافظات والألوية والأقضية بغض النظر عن عدد سكانها، إضافة إلى مدينتي صويلح والرصيفة. وفي تعداد ١٩٩٤ فيصنف التجمع حضراً إذا بلغ عدد السكان ٥٠٠٠ نسمة فأكثر.

لقد شهد الأردن خلال العقود الأربعة الأخيرة نمواً سكانياً سريعاً ألقى بظلاله على المدن والتي فاقت معدلات النمو السكاني فيها معدلات النمو السكاني للدولة. وقد اختلفت تلك المعدلات من مدينة إلى أخرى تبعاً للاختلافات الإقليمية لتوزيع السكان وإلى الهجرة القسرية والاختيارية، كما لعبت الهجرة العائدة من الدول العربية النفطية دورها في ذلك.

ويمكن اعتبار تزايد السكان في المناطق الحضرية أحد أهم المتغيرات الديموغرافية في الأردن. فقد تضافرت الزيادة الطبيعية المرتفعة في المدن مع التدفق المستمر للمهاجرين مما أدى إلى زيادة سريعة في النمو السكاني للمدن الأردنية، والواقع أن الخصوبة في الريف والمدن كانت متماثلة حتى نهاية السبعينيات، كما أشارت نتائج مسوحات ١٩٧٢ و١٩٧٦ للخصوبة وبيانات تعداد ١٩٧٩. أما في عام ١٩٩٠ فقد كانت الخصوبة في الريف أعلى منها في المناطق الحضرية.

ويعزى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في المدن إلى[١٠] :

أ - انخفاض الوفيات في المدن نتيجة لتركز الخدمات الصحية فيها وارتفاع المستوى الصحي فيها عن مثيله في الريف مما يؤدي إلى خفض الوفيات وأيضاً إلى زيادة المواليد.

ب - ارتفاع معدلات الخصوبة نتيجة لتدفق اللاجئين والمهاجرين طوعاً إلى المدن في عام ١٩٤٨ و١٩٧٦. فقد أشارت بيانات الـ UNRWA إلى أن ٨٢٪ من اللاجئين في الأردن يقطنون في المدن، وبما أن هؤلاء يتصفون بمعدلات خصوبة عالية، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في المدن. ويعزز ذلك ما جاء في مسوح ١٩٧٢ و١٩٧٦ و١٩٩٠

الخاصة بالخصوبة والتي بينت ارتفاع الخصوبة في مخيمات اللاجئين عن مثيلاتها في الريف والحضر.

ولقد اتخذت الهجرة الداخلية في الأردن اتجاهاً ذا خطوة واحدة من المناطق الريفية إلى المدن الرئيسة وبشكل خاص إلى العاصمة، ولم تحدث الهجرة على شكل خطوات، كذلك فإن النمط السائد للهجرة يتمثل في هجرة الأسر أكثر من هجرة الأفراد، وعليه فإن الانتقال المباشر ذا الخطوة الواحدة لأفراد الأسرة من الريف إلى المدينة الأولى لا يؤثر على تغيير نمط الخصوبة لدى المهاجرين، كذلك فإن الانتقال بخطوة واحدة أعاق عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين واندماجهم في الحياة الحضرية، وعليه حافظت كثير من الأسر على عاداتها وتقاليدها التي أحضرتها معها من الريف إلى المدينة؛ لذا بقيت معدلات الخصوبة لهؤلاء المهاجرين مرتفعة[١٠].

ورغم ما سبق فإن المناطق الحضرية لم يكن بمقدورها أن تصل إلى أحجامها السكانية الحالية اعتماداً على الزيادة الطبيعية فقط، بل إن موجات الهجرة إلى المدن ما زالت ترفع من النمو السكاني للمدن الأردنية. ورغم أن أحداث ١٩٤٨ و ١٩٦٧ قد أدت إلى موجات من الهجرة القسرية إلى المدن إلا أن توزيع المهاجرين في المدن لم يكن متكافئاً، فقد امتصت عمان ٦٨٪ والزرقاء ١٧٪ والسلط ٧٪ وإربد ٦٪ ومادبا ٢٪ من هؤلاء اللاجئين[١١].

إن التدفق المفاجئ للاجئين في ١٩٤٨ و ١٩٦٧ قد مهد الطريق إلى موجات أخرى من الهجرة الداخلية الطوعية من الريف إلى المناطق الحضرية، وكلا النمطين من الهجرة القسرية والطوعية توجها إلى المدن الرئيسة. ففي الفترة ٥٢-٦١ استقبلت عمان والزرقاء ٩٠٪ من مجموع المهاجرين الذين انتقلوا إلى المدن، وهذا يمثل تقريباً أربعة أضعاف معدل الزيادة الطبيعية في

المدينتين. وفي الفترة نفسها زاد سكان إربد بنحو ٦٠٪ وسكان العقبة بنحو ١٨٠٪ نتيجة للهجرة. واستمر الاتجاه نفسه في الفترة ١٩٦١-١٩٦٦ حيث امتصت عمان ٦٣٪ من المهاجرين، والزرقاء ٢٨٪، والرصيفة ٤٪، والعقبة ٤٪ من المهاجرين. كما اشتد التدفق للمهاجرين في السبعينيات والثمانينيات بالاتجاه نفسه للمدن الرئيسة. ونتيجة لتدفق العمالة الوافدة فقد تركزت ٧٠٪ من العمالة الوافدة في عمان، وأكثر من ٥٨٪ من العائدين الأردنيين نتيجة حرب الخليج استقروا في عمان أيضاً حسب تقارير وزارة العمل.

إن الأرقام المذكورة أعلاه تشير إلى مدى تأثير الهجرة على النمو السكاني في المناطق الحضرية الأردنية، كما تبين الهيمنة الحضرية لمدينة عمان على باقي المدن الأردنية، حيث تطورت هذه المدينة من منطقة مهجورة عام ١٨٩٠ إلى مدينة مليونين عام ١٩٩٤م.

إن أهم العوامل التي أدت إلى تركز واضح للسكان في المدن الأردنية وبشكل خاص في محافظات الوسط والشمال هي تركز معاهد التعليم العالي وفرص العمل والخدمات الأفضل في المدن الرئيسة، علاوة على تركز معظم المهاجرين الوافدين من الدول العربية والمهاجرين الأردنيين العائدين من دول الخليج في تلك المدن.

تركيب السكان

١ - التركيب العمري والنوعي للسكان:

يُعد التركيب العمري والنوعي من أهم الخصائص الأساسية المميزة للسكان، كما يعد انعكاساً لمستويات الخصوبة والوفاة والهجرة. إضافة إلى مجمل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات السكانية. كما أن

بيانات العمر والنوع تشكل الأساس في كثير من عمليات التحليل الديموغرافي. ويؤثر التركيب النوعي على الخصوبة والوفاة والهجرة والتركيب المهني، وبتأثير إلى حد كبير بالهجرة الوافدة والمغادرة لكلا الجنسين. كذلك فإن التركيب النوعي يعد محدداً أساسياً لحاجة وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل من الجنسين، ولا تخضع بيانات النوع مثلما تخضع بيانات العمر إلى الأخطاء.

ويعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً فتياً، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى أن ٣٩,٤٪ من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، في حين نجد أن ٢,٦٪ من السكان فقط تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة، وبالتالي فإن ٥٨٪ من السكان يجتمعون في الفئة (١٥-٦٤)، وهذه الأرقام تمثل مجموع السكان في الأردن. أما بالنسبة للسكان الأردنيين فإن النسبة تبلغ ٤٣٪ دون سن ١٥ سنة و ٢,٦٪ فوق ٦٥٪ و ٥٤,٤٪ بين سن ١٥-٦٤ سنة. إن هذه النسب تشير إلى انخفاض في مستويات الخصوبة والوفيات. كما أنها تشير إلى أن الهجرة تلعب هي الأخرى دوراً مهماً في تحديد التوزع السكاني حسب العمر والجنس، حيث ارتفع عدد السكان غير الأردنيين من ٨٩٠٠٠ عام ١٩٧٩ (٣٠٪ منهم أقل من ١٥ سنة، و ١٪ أكثر من ٦٥ سنة) إلى ٣١٥٠٠٠ عام ١٩٩٤ (منهم ٢٥٪ تحت ١٥ سنة و ١,٦٪ فوق ٦٥ سنة). ويعزى هذا الاختلاف في التوزيع العمري بين السكان الأردنيين وغير الأردنيين إلى أن غالبية السكان غير الأردنيين في الأردن هم من العمال الذين تقع أعمارهم ضمن فئة السكان في سن العمل وخاصة الفئة ١٥-٦٤.

الجدول رقم (٣)

التركيب العمري النوعي للسكان في الأردن بالنسبة المئوية ١٩٩٤.

الفئات	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الجنس
٠ - ٤	٧,٩	٧,٥	١٥,٤	١٠٥,٢
٥ - ٩	٧,٣	٦,٩	١٤,٢	١٠٤,٨
١٠ - ١٤	٦,٨	٦,٥	١٣,٣	١٠٥,٦
١٥ - ١٩	٦,١	٥,٨	١١,٩	١٠٤,٥
٢٠ - ٢٤	٥,٣	٥,٢	١٠,٥	١٠٢,٤
٢٥ - ٢٩	٤,٢	٤,١	٨,٣	١٠١,٠
٣٠ - ٣٤	٣,٠	٣,١	٦,١	٩٧,٩
٣٥ - ٣٩	٢,٢	٢,٢	٤,٤	٩٨,١
٤٠ - ٤٤	١,٦	١,٧	٣,٣	٩٨,٢
٤٥ - ٤٩	١,٥	١,٦	٣,١	٩٢,٥
٥٠ - ٥٤	١,٥	١,٣	٢,٨	١١١,١
٥٥ - ٥٩	١,٢	١,١	٢,٣	١٠٩,٤
٦٠ - ٦٤	٠,٩	٠,٨	١,٧	١٠٧,١
٦٥ - ٦٩	٠,٦	٠,٥	١,١	١١٧,٨
٧٠ - ٧٤	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٨٥,٦
٧٥+	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٩٧,٥
المجموع	٤٩,٢	٥٠,٨	١٠٠	١٠٣,١

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، تعداد ١٩٩٤ (١٢).

أما من حيث الجنس فإن نسبة الجنس مرتفعة نسبياً حيث بلغت ١٠٩,٢ في تعداد ١٩٩٤م، وتصل نسبة الجنس أعلى قيمة لها في الفئة ٢٥-٢٩ سنة (١٢٤٪)، تليها الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة (١١٦٪)، ثم الفئة ٣٠-٣٤ سنة (١١٥٪)، وتعزى هذه النسب إلى أن غير الأردنيين هم بصفة أساسية من العاملين في هذه الفئات العمرية ٥٥-٥٩ كذلك فإن نسبة الجنس مرتفعة

للفئـات ٦٥-٦٩ و ٥٠-٥٤ و ٥٥-٥٩ حيث بلغت ١١٨٪ و ١١٥٪ و ١١٢٪ على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى عودة الأردنيين العاملين في الخارج بعد قضاء فترة العمل خارج الأردن. وتصل نسبة الجنس لغير الأردنيين ١٩٧٪ وتصل إلى أعلى قيمة لها في الفئة ٢٥-٢٩ (٣٨٦٪)، وكان لهذه النسب تأثير كبير على التركيب العمري للسكان في الأردن. (انظر الشكل رقم ٢).

وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة الجنس للأردنيين فقط بلغت ١٠٣٪ في عام ١٩٩٤، وقد تركت هجرة القوى العاملة الأردنية للعمل في الخارج آثاراً واضحة على الفئات العمرية ٢٠-٤٩ حيث وصلت نسبة الجنس إلى أدنى قيمة لها في الفئة ٤٥-٤٩ (٩٣٪) وتركت الهجرة العائدة آثارها على الأعمال الكبيرة فوصلت أعلى قيمة لها في الفئة ٦٥-٦٩ (١١٨٪).

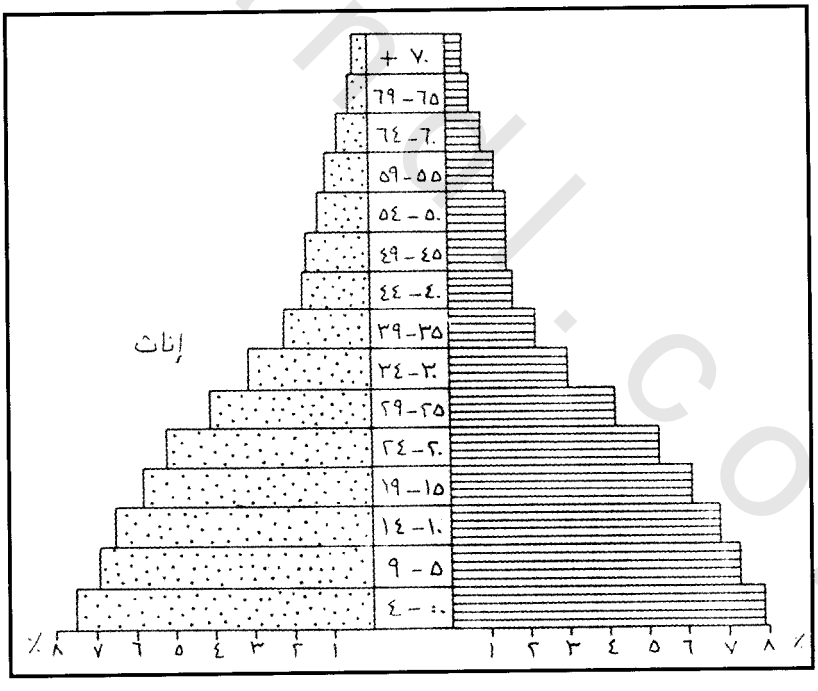

شكل رقم (٢) الهرم السكاني للأردن ١٩٩٤

٢ - حجم الأسرة والحالة الزواجية :

يتأثر حجم الأسرة إلى حد كبير بالتغيرات التي شهدتها مستويات الخصوبة في الأردن، فقد بينت دراسة سرور[١٣] ١٩٩٨ أن انخفاضاً ملحوظاً طرأ على مستويات الخصوبة وبالتالي انخفض حجم الأسرة الخاصة حيث بلغ المتوسط ٦ أفراد. وكما أشار عاروري في دراسته ١٩٩٧ فإن أكبر متوسط لحجم الأسرة في الأردن كان في محافظة المفرق ٦,٨، وأصغر متوسط في محافظة العقبة (٥,٦) و ٦,٥ في الريف و ٦ في الحضر، ويعود ذلك إلى الاختلافات في مستويات الخصوبة بين الريف والحضر.

ويتضح من بيانات تعداد ١٩٩٤ ارتفاع نسبة العزاب من ٣٢٪ عام ١٩٧٩ إلى ٣٩٪ عام ١٩٩٤، ويعكس هذا الارتفاع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والتحاق المرأة بسوق العمل، وارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول، ويعد التحاق المرأة بالتعليم أهم عامل يقف وراء ارتفاع هذه النسبة.

٣ - التركيب التعليمي للسكان :

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة الأمية لدى الأردنيين عام ١٩٩٤ بلغت ١٤,١٪، ٧,٧٪ للذكور و ٢٠,٧٪ للإناث في حين بلغت نسبة ممن هم في مستوى البكالوريوس فأعلى ٨٪. إن البيانات المشار إليها في الجدول أعلاه تدل على أن التوسع الكبير الذي حققته مؤسسات التعليم المختلفة الحكومية والأهلية قد انعكس بشكل واضح في تخفيض مستوى الأمية وارتفاع المستويات التعليمية، وفي هذه الحال يعتبر الأردن في مصاف الدول من حيث ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم والذين بلغت نسبتهم ٣٨,٥٪ من مجموع السكان على مقاعد الدراسة[١٤].

الجدول رقم (٤)
التوزيع النسبي للسكان الأردنيين ١٥ سنة فأكثر
حسب المستوى التعليمي والجنس ١٩٩٤

المستوى التعليمي	ذكـور	إنـــاث	المجموع
أمي	٧,٧	٢٠,٧	١٤,١
ملم	٧,٧	٦,١	٦,٩
ابتدائي	١٧,٥	١٤,٤	١٦,٠
إعدادي	٣٠,٣	٢٦,٠	٢٨,٢
ثانوي	١٨,٠	١٧,٠	١٧,٥
دبلوم متوسط	٨,٢	١٠,٤	٩,٣
بكالوريوس	٨,٢	٤,٠	٦,١
دبلوم عالي	٠,٤	٠,١	٠,٣
ماجستير	٠,٨	٠,٢	٠,٥
دكتوراه	٠,٤	٠,٥	٠,٢
غير مبين	٠,٨	٠,٩	٠,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : عن العاروري : دائرة الإحصاءات ١٩٩٤.

٤ - التركيب الاقتصادي للسكان :

أ - معدل الإعالة :

انخفض معدل الإعالة من ٢,١٥ في ١٩٧٩ إلى ١,٧٣ في عام ١٩٩٤ وهو الرقم نفسه لكل السكان وللسكان الأردنيين، ومرد ذلك تغير توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

ب - معدلات المساهمة في القوى العاملة :

بلغ معدل المساهمة الكلي في القوى العاملة في الأردن ٢٥٪ (٤٠٪ للذكور و ٨٪ للإناث) ومع ذلك فإن هذا المعدل ما زال منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة، ومتواضعاً مقارنة بالدول النامية، ويعود ذلك إلى انخفاض معدل مساهمة الإناث في القوى العاملة رغم ارتفاع المستوى التعليمي للإناث خلال فترة التسعينيات.

ج - البطالة :

ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد في مطلع التسعينيات نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مرَّ به الأردن في أعقاب حرب الخليج، وانعكس ذلك بشكل واضح على معدلات البطالة (في تعداد ١٩٩٤) والتي بلغت ٢٣٪ (١٩٪ للذكور و٤٪ للإناث). وقد وصل أعلى معدل للبطالة إلى ٤٥٪ للفئة العمرية ١٥-١٩.

د - المشتغلون حسب قطاع العمل والنشاط الاقتصادي :

بلغت نسبة استيعاب القطاع الحكومي من مجموع المشتغلين الأردنيين ٤١٪ بينما بلغت نسبة استيعاب القطاع الخاص ٥٧٪ (حسب بيانات ١٩٩٤)، والباقون يعملون في قطاعات أخرى (غير مبينة)، ومن الملاحظ أن القطاع الحكومي يقوم بتشغيل نسبة كبيرة من العمالة الوطنية وهي من بين أعلى النسب في العالم، ويلاحظ أن أعلى فئة تعليمية بين هؤلاء مرتبة تنازلياً حسب كبر نسبتها: ٢٤٪ خريجو الإعدادية، ١٧٪ دبلوم متوسط ١٧٪ ثانوية، ١٦٪ الجامعية الأولى، أما درجة الماجستير والدكتوراه فيشكلون نحو ٢٪ فقط.

وتشكل الإناث ١٨٪ من مجموع العاملين في القطاع الحكومي وبينما تنخفض نسبتهن إلى ٨٪ في القطاع الخاص، أما الذكور فيشكلون ٨٢٪ من العاملين في القطاع الحكومي و ٩٢٪ في القطاع الخاص؛ ولهذا الوضع ما يبرره منطقياً حيث إن القطاع الخاص يقوم على الربحية، وبالتالي يتطلب الذكور أكثر من الإناث من حيث الجهد والإنتاجية[١٥].

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي فتشير بيانات ١٩٩٤ (انظر الجدول رقم ٥) إلى أن أكثر القطاعات استيعاباً للمشتغلين الأردنيين ذكوراً وإناثاً هو الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري ٢٣٪. ثم يلي ذلك تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية ١٥٪ التعليم ١١٪، والصناعة التحويلية ١١٪، والإنشاءات ٦٪، ويعمل الذكور في كل الأنشطة الاقتصادية سالفة الذكر، بينما نجد أن الأنشطة الأكبر أهمية لاستقطاب عمالة النساء هي :

التعليم ٤٦٪، الصحة والعمل الاجتماعي ١٤٪، الإدارة والدفاع والضمان ١٠٪، الصناعة التحويلية ٧٪، وتشير الأرقام إلى أن التعليم يستوعب نحو نصف الإناث العاملات، ويعود ذلك لطبيعة عمل المرأة وظروفها الاجتماعية والأسرية.

الجدول رقم (٥)

توزيع الأردنيين النشيطين اقتصادياً ١٥ سنة فأكثر حسب المهنة والجنس

المهنـــــــة	المجموع	الذكور	الإناث
المشرعون والإدارة العليا	١,٦	١,٧	١,١
المتخصصون	١٢,٥	١٠,٦	٢٥,٦
الفنيون والمساعدون	٩,٩	٤,٥	٣٤,٦
الخدمات المكتبية	٧,٦	٦,٣	١٦,٦
الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	١٢,٣	١٣,٣	٥,٤
العمال الزراعيين - صيد الأسماك	٥,٤	٥,٨	٢,٥
الحرف	١٦,٠	١٨,٨	٤,٧
الآلات	١٢,٢	١٣,٨	٠,٩
المهن الأولية	٢١,٣	٢٣,١	٨,٥
غير مبين	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(عن حسين الخطيب) : دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٤ (١٦)

وبما أن الذكور يشكلون ٨٧٪ من مجموع الأردنيين النشيطين اقتصادياً فغالباً ما تنطبق عليهم سمات جميع النشيطين، ولكن الاختلاف في حالة الإناث حيث ترتكز النشيطات اقتصادياً في مهن: الفنيين والمتخصصين حيث يشكلن ٣٤,٦٪، ويليهن العاملات في مهن المتخصصات ٥٢,٦٪، ثم العاملات في المهن المكتبية ١٦,٦٪، ثم العاملات في المهن الأولية ٨,٥٪.

إن الاختلاف في مهن الإناث عن الذكور يعود إلى أن أهم سبب وراء انخراط النسبة العالية في المهن الفنية والتخصصية أن أكبر نسبة من الإناث اللواتي يدخلن سوق العمل هن الاناث الأعلى تعليماً.

المراجـع

١ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٨٠)، الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا : المملكة الأردنية الهاشمية، بيروت.

2 - Wander, H. (1966), Analysis of the Population of Jordan, Department of Statistics, Amman.

3 - Thavarajah, A., (1970) Mid-Decade Demographic Pharameters of Jordan and Population Growth", in Demographic Measures and Population Growth Arab Countries", Research Monograph Series No. 1. Cairo Demographic Center, Cairo, pp. 55-81.

٤ - دائرة الإحصاءات العامة: تعداد المساكن لعام ١٩٥٢، عمان.

: التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٦١، عمان.

: التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٧٩، عمان.

: التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٩٤، عمان.

٥ - فتحي عاروري (١٩٩٧) "التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن ١٩٩٤، تحليل أولي لنتائج التعداد النهائية"، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة - العدد ٤٥، ص ص ٨٩-١١٣.

6 - Samha, M., (1999), "Migration in Jordan : Patterns and Impact on Population Changes", Conference on : Migration and Culture Contact, The Royal Institute for Inter-Faith Studies, Amman (11-14 Oct. 1999).

7 - Population Reference Bureau, (1998), World Population Data Sheet, Demographic Data and Estimates for the Countries and Regions of the World, Washington D.C.

٨ - موسى سمحة، (١٩٩٤)، "التوزيع السكاني في الأردن ١٩٥٠-١٩٩٠"، مجلة السكان والتنمية، اللجنة الوطنية الأردنية للسكان، عمان، المجلد١، العدد الأول، ص ص ٧٣-٨٤.

٩ - دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٨)، النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٧، عمان.

١٠- موسى سمحة، (١٩٩٥)، "أنماط الهجرة الداخلية في الأردن"، مجلة السكان والتنمية، اللجنة الوطنية الأردنية للسكان، عمان، المجلد ٢، العدد الثاني، ص ص ١١٥-١٢٩.

١١- موسى سمحة، (١٩٨٤)، "تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية ١٩٥٢-١٩٧٩" النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، العدد ١٩، ص ص ٤٧-٦٧.

١٢- دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧)، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٤، المجلد رقم ٢، خصائص السكان، عمان.

١٣- حنان سرور، (١٩٩٨)، مراحل الانتقال الديموغرافي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

١٤- مصطفى الشيخ، (١٩٩٧)، "الخصائص التعليمية للسكان في الأردن ١٩٩٤"، ندوة السكان في الأردن ٦-١٠/٧/١٩٩٧، دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان.

١٥- حسن الخطيب، (١٩٩٧)، "الخصائص الاقتصادية للسكان في الأردن ١٩٩٤"، ندوة السكان في الأردن ٦-١٩٩٧/١٠/٧، دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان.

١٦- دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧)، المسح المصاحب لتعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩٤، عمان، الجدول رقم ٨/٣، ص ٤٤٦.

obeikandl.com